

## اتحاد الغرف العربية

### يشارك في اجتماعات الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي



السلطاني مع التركيز على الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022)، كما بحث تطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال متطلبات إقامة الاتحاد الجمركي العربي، والميثاق العربي الاسترشادي لتطوير قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، والاستراتيجية العربية للطاقة المستدامة 2030، وإطلاق العمل لإنشاء السوق العربية المشتركة للكهرباء، وكذلك الرؤية الاستراتيجية لتعزيز وتفعيل العمل العربي المشترك بين قطاعي السياحة والثقافة في الدول العربية.

وناقش المجلس عدداً من البنود، مثل الإطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد، ومنهاج العمل للأسرة في المنطقة العربية في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

شارك أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي في اجتماعات الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على المستوى الوزاري في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، للإعداد للقمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بدورتها الرابعة، والمقرر عقدها في العشرين من كانون الثاني 2019 المقبل في العاصمة اللبنانية بيروت.

وتضمن جدول أعمال المجلس 24 بنداً متنوعاً تصب في تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي في مجالات متعددة، حيث جاء من أبرز البنود مناقشة مسألة الأمن الغذائي العربي، بما في ذلك مبادرة السودان بشأن الأمن الغذائي العربي، والتكامل والتبادل التجاري في المحاصيل الزراعية والنباتية ومنتجات الثروة الحيوانية في المنطقة العربية.

وبحث الاجتماع أيضاً سبل تعاون الدول العربية في تعزيز آليات التمويل من أجل التنمية، وذلك عبر مقترحين رئيسيين، أولهما تكوين محفظة أو تحالف بنكي تشارك به المؤسسات والهيئات التمويلية في مختلف الدول العربية لتمويل مشروعات التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي التي يتم إقرارها في اجتماعات القمم العربية، ومن أبرز تلك المشاريع: الربط البري العربي بالسكك الحديدية، والسوق العربية المشتركة للكهرباء، ومشروع الأمن الغذائي العربي. أما المقترح الثاني فهو برنامج المساعدة من أجل التجارة والذي يهدف إلى دعم بنية الخدمات المساندة للتجارة في البلدان العربية وتطوير تشريعاتها وتعزيز التنافسية الإقليمية والتكامل التجاري العربي.

وفي بنود اقتصادية أخرى، ناقش الاجتماع بنداً مخصصاً لدعم الاقتصاد

## ■ المركزي المغربي يتوقعا نموًا 3.3 في المئة نهاية 2018



إلى أنه من المتوقع أن ترتفع قليلاً إلى 82 في المئة خلال العام المقبل، مع تراجع حصة المديونية الداخلية نتيجة عزم الحكومة الاقتراض من السوق المالية الدولية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

أشار محافظ البنك المركزي المغربي، عبد اللطيف الجواهري، إلى أنّ "النمو المرتقب لهذه السنة سيكون 3.3 في المائة، بدلاً من نسبة 3.5 في المئة التي سبق أن تمّ الإعلان عنها في سبتمبر (أيلول)، و3.6 في المئة في شهر يونيو (حزيران) الماضي".

وأوضح الجواهري، أنّ "الحكومة المغربية بصدد الإعداد لعملية إقراض جديدة في السوق المالية الدولية خلال العام المقبل"، مشيراً إلى أنّ "الدراسات جارية لتحديد موعد هذه العملية والعملات والأجال التي ستجري بها"، معتبراً أنّ "حصول المغرب على «خط الوقاية والسيولة» من صندوق النقد الدولي هو مؤشر إيجابي بالنسبة للسوق المالية الدولية، سواء من حيث السهولة التي حصل بها المغرب على هذا الخط، أم من حيث ما يمثله هذا الخط الائتماني من ضمانات في مواجهة الصدمات الخارجية كارتفاع أسعار النفط".

وتوقع الجواهري استقراراً نسبياً لمستوى المديونية العامة للمغرب والتي تمثل نحو 81.9 في المئة من الناتج الخام الداخلي في 2018، مشيراً

## ■ ارتفاع طفيف للتضخم في الكويت



ذاته من العام الماضي.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بنسبة 0.09 في المئة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي مقارنة مع الشهر ذاته من العام 2017 الماضي. ووفقاً لأرقام النشرة الشهرية للإدارة المركزية للإحصاء، بشأن أسعار المستهلكين، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك على أساس شهري في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بنسبة 0.09 في المئة مقارنة مع شهر تشرين الأول (أكتوبر) الماضي. وكشفت "الإحصاء" عن أن أسعار سلعة الأغذية والمشروبات سجلت في تشرين الثاني الماضي انخفاضاً بنسبة 0.65 في المئة على أساس شهري في حين بلغ انخفاضها السنوي حوالي 0.37 في المئة، في حين حققت سلعة السجائر ارتفاعاً بنسبة 13.50 في المئة مقارنة بالشهر

## ■ ارتفاع أصول القطاع المصرفي القطري 4.5 في المئة



مليار ريال، مقابل 937.4 مليار ريال في تشرين الأول السابق له.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

ارتفعت أصول القطاع المصرفي في قطر خلال تشرين الثاني الماضي بنسبة 4.5 في المئة على أساس سنوي، وذلك وفقاً للميزانية الشهرية للبنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي.

وبلغ إجمالي أصول القطاع المصرفي القطري خلال الشهر الماضي 1393.3 مليار ريال (385.5 مليار دولار)، مقابل 1332.7 مليار ريال (368.7 مليار دولار) في تشرين الثاني 2017. وعلى أساس شهري، زادت أصول البنوك العاملة في قطر بنسبة 0.7 في المئة، علماً بأنها كانت تبلغ في تشرين الأول السابق 1384.1 مليار ريال.

ودعم الارتفاع الشهري للأصول، زيادة حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة في تشرين الثاني الماضي بنسبة 0.4 في المئة إلى 940.8

## ■ 2854 مليار درهم أصول البنوك العاملة في الإمارات



مليار درهم بنهاية شهر تشرين الأول 2018 إلى 1593.5 مليار

درهم في نهاية تشرين الثاني الماضي.

المصدر (موقع النشرة الاقتصادية، بتصرف)

كشفت بيانات المصرف المركزي الإماراتي عن ارتفاع أصول البنوك العاملة في البلاد إلى 2854.3 مليار درهم في نهاية شهر تشرين الثاني 2018، وبنسبة 6% مقارنة بشهر تشرين الثاني 2017.

وارتفعت الودائع المصرفية وإجمالي الائتمان بـ 7% و 4% على التوالي. في حين ارتفع عرض النقد (ن1) بنسبة 0.5% من 477.2 مليار درهم في نهاية شهر تشرين الأول 2018 إلى 479.5 مليار درهم في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي. وارتفع عرض النقد (ن2) بنسبة 1.8 في المئة من 1265.7 مليار درهم في نهاية شهر تشرين الأول 2018 إلى 1288.4 مليار درهم في نهاية شهر تشرين الثاني الماضي.

كما ارتفع عرض النقد (ن3) بنسبة 1.8 في المئة من 1565.9